

حوصلة لفعاليات الندوة الإقليمية الاولى لولايات الشمال الغربي حول مشروع مجلة المياه

◆ نظّمت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة بمجلس نواب الشعب صباح اليوم السبت 30 جانفي 2021 الندوة الإقليمية الاولى حول مشروع مجلة المياه،

وقد حضر أشغال الندوة بمقرها الرئيسي بولاية جندوبة السيد معز الحاج رحومة رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والخدمات ذات الصلة، وعدد من أعضاء اللجنة، والسيدة جميلة دبش الكسيكسي مساعد الرئيس المكلفة بالعلاقات مع المواطن ومع المجتمع المدني، ودارت أشغالها عبر تقنيات التواصل عن بعد بمشاركة ولاءة كل من جندوبة وباجة وسليانة والكاف والمندوبون الجهويون للفلاحة، وممثّلو المنظمات الوطنية والمجتمع المدني بهذه الولايات، وعدد من الخبراء والاطارات الجهوية.

◆ واثركلمة الافتتاح من قبل رئيس مجلس نواب الشعب، أكد السيد معز بالحاج رحومة رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة في كلمته أن الهدف من هذه الندوة الإقليمية الخاصة بولايات اقليم الشمال الغربي هو مزيد التعمّق في خصوصيات الجهات في علاقة بالثروة المائية. ويّين أن المجلة القديمة للمياه التي أحدثت في سنة 1975 لم تعد تتلاءم مع الواقع في ظل استنزاف الموارد وهو ما يستدعي المجلة الجديدة. كما أشار إلى قيام الوزارة ممثلة في جهة المبادرة بتقديم نسخة جديدة من مشروع المجلة تم تحويلها بالتفاعل مع الاقتراحات التي تقدمت بها الأطراف المتداخلة خلال ندوة 9 جانفي 2021.

وبيّن رئيس اللجنة أن هذه الندوة الإقليمية ستتلوها ندوات في باقي أقاليم الجمهورية في إطار الحرص على الاستماع الى المجتمع المدني والخبراء وكل الأطراف ذات الصلة بهدف التأسيس لحوكمة جديدة في ما يخص مجال المياه.

◆ ومن جهتها أكّدت السيدة جميلة الكسيكسي، مساعد الرئيس المكلفة بالعلاقة مع المواطن ومع المجتمع المدني أهمية التعاون بين مجلس نواب الشعب ومختلف مكونات

المجتمع المدني لا فقط في علاقة بمشروع مجلة المياه ولكن أيضا في إطار استراتيجية مجلس نواب الشعب المبنية على مبادئ البرلمان المفتوح وتكريسا لشفافية أعماله.

وأشارت من جهة أخرى، إلى أهمية تفاعل اللجان التشريعية بمجلس نواب الشعب مع مقترحات المجتمع المدني، مؤكدة الحرص على تشريك الجمعيات والمنظمات الوطنية بالجهات في المسار التشريعي والعمل الرقابي للبرلمان. كما بينت أن البرلمان يسعى الى تعزيز النفاذ الافتراضي لأعماله من طرف هذه المنظمات من خلال إطلاق المنصة الرقمية للعلاقة مع المجتمع المدني بالإضافة إلى الشروع في إعداد تطبيق للهواتف الجواله لتعزيز تشريك الجمعيات بالجهات .

كما ذكرت بمسار إعداد ميثاق للعلاقة مع منظمات المجتمع المدني الذي تم إعداده بصفة تشاركية وسيتم دعوة كل الجمعيات للإمضاء عليه في تظاهرة ضخمة يجري الإعداد لها . وأكدت في نفس السياق انخراط مجلس نواب الشعب في استراتيجية برلمان القرب الذي تندرج في إطاره هذه الندوة الأولى والندوات الإقليمية الأربع القادمة.

♦ وتضمنت الندوة مداخلات لكل من ولاية جندوبة وباجة وسليانة والكاف الذين أكدوا أهمية العمل على تحديث التشريعات الوطنية أمام ندرة وشح الموارد المائية والاعتداء على هذه الثروة. كما تناولوا تأثير ندرة الموارد المائية على التنمية والتشغيل. واثمنوا مبادرة مجلس نواب الشعب بتشريك الولايات في صياغة مجلة المياه ورسم استراتيجية وطنية ذات بعد استراتيجي في ما يخص التصرف في الثروة المائية وضمان التوزيع العادل لها.

♦ وتناول المندوب الجهوي للفلاحة بسليانة في مداخلته أهمية الثروة المائية بالنظر الى تنوع الانتاج الفلاحي وما يقابلها من اشكاليات تتعلق بنوعية التربة والاستغلال المجحف للمائدة المائية وانتشار الابار العشوائية وارتفاع مديونية المجامع المائية لدى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز بالإضافة إلى تقادم شبكات الربط وتدني نوعية المياه.

ودعا إلى استكمال المشاريع المعنية بتجديد الشبكة وتسوية وضعية مديونية المجامع للحد من اضطرابات التزود. كما شدد على ضرورة بعث خلية نزاعات ضمن الوكالة الوطنية لحماية الملك العمومي للمياه وضمان التمثيلية الجهوية صليها

♦ وأكد المندوب الجهوي للفلاحة بالكاف من جهته ضرورة دعم جهود التعبئة واستكمال إنجاز السدود من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتطوير النظام الزراعي ليتلاءم مع الوضع المائي. وبين أن سعي الفلاح لتحسين المردودية الاقتصادية للضيعات الفلاحية وحاجة المواطن للماء الصالح للشرب تسببا في تضخيم الضغط وترفع الطلب أمام انقطاع التزويد، مؤكدا على ضرورة تشديد العقوبات فيما يخص الاعتداء على الثروة المائية.

♦ وفي مداخلته أشار المندوب الجهوي للفلاحة بباجة أن نصيب الفرد من الماء في تناقص حيث بلغ حدود 450 متر مكعب في السنة وعدم ملائمة مجلة المياه القديمة لواقع الماء في تونس. وأكد أن الاعتداءات المتكررة والربط العشوائي تستوجب تشديد الإجراءات الردعية المضمنة في مشروع مجلة المياه. كما دعا إلى عدم خوصصة القطاع المياه وبين الخشية من تداخل الأدوار في ظل تعدد الهيئات التي سيتم احداثها.

♦ ومن جهته أكد المندوب الجهوي للفلاحة بجندوبة ضرورة حل مشكل الترسبات في السدود لتحسين مردوديتها وترفع طاقة استيعابها. كما أشار إلى أن اشكاليات المديونية المرتفعة للمجامع المائية تهدد منظومة الانتاج والتزود بمياه الري ومعالجتها في ظل ارتفاع كلفة الطاقة.

وفيما يخص مشروع مجلة المياه أفاد أن تضخم الهياكل المتدخلة في قطاع المياه التي تنص عليها المجلة من شأنه أن يطرح اشكالات هيكلية بالاضافة إلى تداخل الصلاحيات فيما بينها .

♦ ومن ناحية أخرى بينت السيدة روضة قفراج في مداخلتها أن تونس تعيش حالة حرج مائي حاد منذ ثلاثين سنة. وأكدت أن مجلة المياه تمثل مخرجا من هذا الوضع، مبرزة مبدأ الشفافية في التشخيص من أجل التوصل إلى الحلول.

وفيما يخص صياغة مشروع المجلة، أشارت الخبيرة إلى ضرورة التعريف بالمصطلحات على غرار الشح المائي ومصطلح المناطق الرطبة بما يوافق التعريف الموجود في مجلة الغابات. كما ابرزت ضرورة توضيح حدود الملك العمومي للمياه في شكله الطبيعي والاصطناعي داعية إلى الغاء نظام الامتياز الذي تضمنه مشروع مجلة المياه المعروض على اللجنة والاكتفاء بنظام اللزمة.

وأكدت أن مبدأ التضامن بين الجهات في ما يخص الثروة المائية يجب أن يكون مدروسا حتى لا يفضي إلى تعميم المشاكل. كما بينت أن الحق في الماء المضمن في الدستور والذي تؤكد عليه المجلة يخص الماء الصالح للشرب والتطهير وأن ضمانه مرتبط أساسا بتأمين مياه الري لتفادي النزاعات بين القطاعات في هذا المجال مؤكدة على ضرورة أن تكون الدولة الضامن الوحيد لهذا الحق إضافة إلى دورها في الحماية النوعية للموارد المائية من مصادر التلوث.

واختتمت مداخلتها بالتأكيد على ضرورة ملاءمة السياسات الزراعية للدولة مع الواقع والتصور الاستراتيجي في ظل تدهور نوعية التربة والتغيرات المناخية.

♦ وتناول المتدخلون في النقاش الاشكاليات الهيكلية التي يطرحها تعدد الهيئات والهيكل المعنية بالمياه وتداخل أدوارها وصلاحياتها مع دور المندوبيات. ودعا البعض إلى ضمان التمثيلية الجهوية للوكالة الوطنية لحماية الملك العمومي للمياه بالإضافة إلى التوزيع العادل للماء الصالح للشرب ومياه الري بين الجهات من حيث الكم والكيف والكلفة. واستنكر البعض الآخر أحداث هيئة وطنية تعديلية للمياه في حين أن التصرف الحقيقي في المياه يسند الى المجامع المائية التي تعمل بصفة تطوعية دون تدعيمها بالتقنيات والموارد الضرورية.

ودعا المتدخلون إلى اعداد وضبط استراتيجية وطنية للتصرف في المياه وتوزيعها بنجاعة بما يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما دعوا إلى دعم الدولة للاستثمار في المعدات السقوية بالإضافة إلى حل أزمة مديونية المجامع المائية للتمكن من توفير المياه والحد من حالة العطش بالارياف.

كما ثمنوا انفتاح لجنة الفلاحة بمجلس نواب الشعب على جميع الاطراف المتداخلة والسلطات المحلية فيما يخص صياغة مشروع مجلة المياه ورسم الاستراتيجية الوطنية. ودعوا إلى إعداد دراسة معمقة حول تأثير تقنية تحلية المياه المالحة والشبه مالحة على البيئة. وأكد المتدخلون من جهة أخرى ضرورة انسجام مجلة المياه مع خصوصيات الجهات وأهمية أخذ التقنيات الحديثة بعين الاعتبار فيما يخص تحديد العلاقة بينها وبين مجلة المياه. كما تمت الإشارة إلى الترابط الوثيق بين عنصر الماء والمناخ التنموي وضرورة حوكمة

السياسة الزراعية بما ينسجم مع مقتضيات الأمن الغذائي والسيادة الوطنية بالإضافة إلى التأكيد على أن عمليات تحويل المياه يجب أن تضبط وفقا لاستراتيجية تنمية وطنية شاملة. ♦ يذكر أن هذه الندوة الاقليمية تنتظم بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي (PNUD) والمعهد الوطني الديمقراطي (NDI) ووكالة التعاون الالماني.(GIZ)